

الإمامان

ابو دنيفة ومالك

مناع القطان
مدير المعهد العالي للقضاء

● أبو حنيفة

التعريف بعصره : -

يجدر بنا قبل أن نترجم لأبي حنيفة ونذكر أصول مذهبه ، أن نتعرف على عصره والعوامل التي أحاطت به وكان لها اثرها في حياته .

ولقد كانت ولادة أبي حنيفة في زهرة شباب دولة بني امية في عهد عبد الملك بن مروان ، وأدرك في بداية حياته ولاية العجاج الثقفي على العراق ، وشاهد ما كان عليه من فسوة ، وما اختاره لنفسه في معاملة خصوم الامويين السياسيين من عنف وشدة ، كما أدرك في شبابه خلافة الامام العادل عمر بن عبد العزيز ، وعاصر ضعف الدولة الاموية ، وشهد مصرعها ، وامتد به الاجل الى أن نجحت الدعوة لبني العباس ، ولم تدركه الوفاة الا في أيام المنصور عام ١٥٠ هـ .

وقد بلغت الدولة الاسلامية في عصر أبي حنيفة أوج عظمتها ، وامتد سلطانها من المحيط الاطلسي غربا الى الصين شرقا ، واستولت على جزء غير قليل من أوروبا بفتح الاندلس وهي تضم تحت لوائها شتاتاً من الاجناس المختلفة التي دخلت في الاسلام بعد فتح بلادها ، فكان منهم : الفارسي والرومي ، والتركي ، والهندي ، والمصري .

وباتساع رقعة الدولة ، وتباعد اقاليمها واختلاف اجناس ابنائها وتعدد ثقافتهم تزداد مطالبها ، وتحتاج الى أسس وطيدة شاملة تبني عليها قواعد السلطة ، وتقيم دعائم الحكم وتحدد علاقاتها في السلم والحرب ، هذا كله يحتاج الى جهد من الفقهاء لاستنباط الاحكام ، وسد حاجات البلاد في الدنيا والقضاء .

وقد لعبت الفرق الدينية دورها في عصر أبي حنيفة ، وكثر حولها الجدل وبدأ تدوين العلم ، وظهرت حركة الترجمة ، فسرى التفكير اليوناني مع مزيج من التفكير الفارسي الى البلاد الاسلامية ، وتفاعل هذا التفكير بمنهجه العقلية مع المنهج العقلية لدى المسلمين ، فأثر هذا في التفكير الاسلامي ، وأخذ البحث الفقهي يتجه نحو

الكشف من الملل في الاحكام الشرعية ، ويعرض المسائل ويستعمل القياس ، حيث لا يجد نسا في كتاب أو سنة .

واذا عرفنا أن العراق كانت أهم مركز للنشاط العلمي ، وورث الحضارات القديمة وانسابت اليه فلسفتها وعلومها واتخذها المباسيون عاصمة لهم ، فلزدهرت فيه الحركة العلمية ، وعرفنا ازاء هذا أن العراق كان مهد مدرسة أهل الرأي وكبار شيوخها ، أمثال علقمة بن قيس النخعي ، وإبراهيم بن زيد النخعي ، وحسان بن أبي سليمان الأشعري .

واذا عرفنا هذا كله وأن حياة أبي حنيفة كانت في العراق ، فأننا ندرك أنه استمد من هذه العوامل كلها منهج تفكيره .

مكانة الفقهاء :

ولا يغوتنا أن نشبع الى مكانة العلماء ، ومنزلة الفقهاء ، في عصر أبي حنيفة ، فقد كانت الدولة آنذاك إسلامية تقوم على دين الله ، وترسي دعائم حكمها على شريعته ولا تكتسب الدولة هذه الصفة الا باحترام علمائها ، ولذا احتفظ الفقهاء بشخصياتهم وكانت لهم من الولاة مواقف تشهد بشجاعتهم في الحق وقوة شكيمتهم في انكار المنكر .

فقد أبى سعيد بن المسيب أن يباح الوليد وسليمان ابني عبد الملك بن مروان بولاية العهد ، حتى أمر الخليفة بمرسه على السيف ، وجلده خمسين جلدة ، والتشهير به في أسواق المدينة ، ومنع الناس من مجالسته ، ولما طلب الخليفة وده بأن يزوج ابنته لولي العهد ابنه رفض ذلك وأثر عليه أبا وداعه أحد مريديه الفقهاء .

هذا سعيد بن جبير يرى أن عبد الرحمن بن محمد بن الأشعث على حق في خروجه على عبد الملك بن مروان ليمينه ، مما حصل العجاج عامل عبد الملك على قتله .

ونال أبا حنيفة من الآذي ماناله كذلك ، وأتهم لدى المباسيين بميله الى أحد العلويين الخارجين عليهم ، وهو إبراهيم بن عبد الله .

غلبة الموالي على الفقه والعلم :

ومن مظاهر عصر أبي حنيفة غلبة الموالي على العلم عامة ، والفقه خاصة ، فان ادراك العلم صناعة وفن ، والموالي اقرب الى ادراك هذا بحكم بيئتهم ، بينما العرب على فطرتهم ، وربما كانت مسارعة الموالي الى ذلك تطلعا منهم الى احراز فضيلة العلم حتى ينالوا بهذا شرفا يرفع مكانتهم *

جاء في العقد الفريد ان ابن ابي ليلى قال : قال عيسى بن موسى ، وكان دهانا شديد المعصية « من الامراء العباسيين » : من كان فقيه البصرة ؟ قلت : الحسن بن ابي الحسن ، قال : ثم من ؟ قلت : محمد بن سيرين ، قال فما هما ؟ قلت : موليان ، قال : فمن كان فقيه مكة ؟ قلت : عطاء بن ابي رباح ، ومجاهد ، وسعيد بن جبير ، وسليمان بن يسار ، قال فما هؤلاء ؟ قلت : موال ، قال : فمن فقهاء المدينة ؟ قلت : زيد بن اسلم ، ومحمد بن المنكدر ، ونافع بن ابي نجيح ، قال : فما هؤلاء ؟ قلت : موال ، فتغير لونه ثم قال : فمن افقه اهل قباد ؟ قلت : ربيعة الرازي وابن ابي الزناد ، قال : فما كانا ؟ قلت : من الموالي ، فاريد وجهه ، ثم قال : فمن فقيه اليمن ؟ قلت : طاوس وابنه وابن منبته ، قال فمن هؤلاء ؟ قلت : من الموالي ، فانتفضت اوداجه وانتصب قائدا ، وقال : فمن كان فقيه خراسان ؟ قلت : عطاء بن عبد الله الخراساني ، قال : فما كان عطاء هذا ؟ قلت : مولي ، فازداد تربدا واسود اسودادا حتى خفته ، ثم قال : فمن كان فقيه الشام ؟ قلت : مكحول ، قال : فما كان مكحول هذا ؟ قلت : مولي ، فتنفس الصعداء ثم قال : فمن كان فقيه الكوفة ؟ فوالله لولا خولي لقلت : الحكم بن عثبة ، وحمام بن ابي سليمان ، ولكنني رايت فيه الشر ، فقلت ابراهيم النخعي ، والشعبي ، قال : فما كانا ؟ قلت : هريان ، فقال - الله اكبر ، وسكن جاشه *

هذا وقد نما الفقه في عصر أبي حنيفة وازدهر ، لاسيما عندما اتخذ العباسيون بغداد مقرا للحكم ، وتركزت فيها الحضارة الاسلامية ، ونشطت الحركة العلمية ، وامتزج اخلاط من امم مختلفة كالفرس والروم ، وقرب الخلفاء العباسيون اليهزم الفقهاء ، ليقوم حكمهم على أسس من الدين وشريعته *

مولد أبي حنيفة ونشأته : (٨٠ - ١٥٠ هـ) :

ولد أبو حنيفة عام ٨٠ هجرية على الأصح وتوفي عام ١٥٠ هـ . واسمه النعمان بن ثابت . بن زوطي من أصل فارسي . ونشأ تاجرا يتجر في النمر بالكوفة في وهي آنذاك زاخرة بالعلماء والفقهاء . فلما لبث أبو حنيفة حتى مال إلى مجالسهم والخذ عنهم . وأقبل على الفقه بعد أن ألم بطرف من العلوم الإسلامية . ومازال ينهل من معينه حتى صار امام أهل الرأي .

وعرف أبو حنيفة بكثرة اجتهاده وأخذه بالقياس . متأثرا في ذلك بشيوخه الذين أخذ عنهم . فقد كان شيخه حماد بن أبي سليمان . الذي انتهت إليه في عصره رئاسة الفقه في العراق . فتتلمذ على إبراهيم النخعي أحد شيوخ مدرسة الرأي .

ولا يعني هذا أن أبا حنيفة لم يأخذ العلم من أحد آخر سوى حماد . ففسد أخذ من عظام بن أبي رباح . وعكرمة مولى عبد الله بن عباس . ونافع مولى ابن عمر وأخذ من المبرزين في الفقه من أئمة الشيعة . كالامام زيد بن علي . والامام جعفر الصادق .

روى أن أبا حنيفة دخل يوما على المنصور وعنده عيسى بن موسى . فقال للمنصور هذا عالم الدنيا اليوم . فقال : له يانعمان : ممن أخذت العلم ؟ قال : من أصحاب عمر بن عمر . وعن أصحاب علي بن علي . وعن أصحاب عبد الله بن عباس فقال له الخليفة : استوثقت لنفسك .

وتطلع أبو حنيفة في حياة شيخه حماد أن يجلس محدثا في المسجد مجلس الرياسة . وواتته الفرصة لتخلفه فترة من الزمن . فجلس - كما روى من نفسه مجلس شيخه - وعرضت عليه مسائل قرابة ستين . وأجاب عنها وكتب أجوبتها . فلما عاد حماد عرض أجابها عليه . قال : فوالفقتي في أربعين وخالفني في عشرين . فالتيت على نفسي إلا أفاقره حتى يموت . فلم أفاقره حتى مات .

وما كاد شيخه حماد يموت سنة ١١٩ هـ حتى رأى تلاميذه من أصحاب أبي حنيفة أنه وحده هو الذي يستحق أن يجلس مكان شيخه .

معنته وأخلاقه :

كان أبو حنيفة جريئاً في الحق ، شأن علماء عصره ، فأصابه من جراء ذلك البلاء ، أراد منه عامل مروان بن الحنفية أن يرضى له قضاء الكوفة ، فأبى ، فضربه مائة وعشرة أسواط في كل يوم عشرة . وهو الامتناع ، فلما رأى تصميمه على الرضا خلى سبيله .

وأشخصه الخليفة أبو جعفر المنصور من الكوفة إلى بغداد ، وأراد أن يرضى له قضاء الكوفة ، فأبى ، فحلف عليه ليفعلن . فحلف أبو حنيفة ألا يفعل . ففسال له حاجب الخليفة : ألا ترى أمير المؤمنين يحلف ، فقال أبو حنيفة : أمير المؤمنين على كفاة إيمانه أقدر مني على كفاة إيماني . وأبى أن يرضى له قضاء الكوفة . وهكذا كان بلاؤه في دولة المباسين قبلاته في دولة الأمويين .

وقد ذكرت كتب المناقب كثيراً من أخلاق أبي حنيفة الحميدة ، وما كان عليه من ورع وفطنة وذكاء ومواساة لأخوانه وصلايته في الحق .

بلغ من خوفه الله تعالى ، أنه قام ليلة بهذه الآية « بل الساعة موعدهم والساعة أدهى وأمر » (١) يرددونها ويبكي ويتضرع .

ودخل الخوارج يوماً مسجد الكوفة وأبو حنيفة وأصحابه جلوس ، فقال أبو حنيفة لأصحابه لا تبرحوا ، فجاؤا حتى وقفوا عليهم ، فقالوا لهم : ما أنتم ؟ فقال أبو حنيفة : نحن مستجيرون ، فقال أمير الخوارج : دعوهم وأبلغوهم ما نتمهم .

ميله إلى آل البيت :

يستفاد من الروايات التاريخية وما أثر عن أبي حنيفة في مواقفه أنه كان يميل إلى العلويين ، حتى أنهم بالتشيع .

(١) سورة النور ٤٦ .

فقد عاش أبو حنيفة اثنين وخمسين سنة من حياته في العصر الأموي وثمانية عشرة سنة في العصر العباسي . فكان قلبه مع العلويين في خروجهم أولا على الأمويين ثم خروجهم ثانيا على العباسيين . ولكنه لم يحمل السيف . ولم يشارك في ثورة *

يروى أنه لما خرج زيد بن علي زين العابدين على هشام بن عبد الملك سنة ١٢١ هـ . قال أبو حنيفة رضي الله عنه : ضاعى خروجه خروج رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم بدر . فقبل له : لم تغلقت عنه؟ قال : حبستني عنه ودائع الناس مرضتها على ابن أبي ليلى فلم يقبل . فغفت أن أموت مجعلا . ويروى أنه قال في الاعتذار عن عدم الخروج معه : لو علمت أن الناس لا يخذلونه كما لا يخذلون أسياء لجأدت معه لأنه أمام حق ولكنه أعينته بمالي . فبعث إليه بعشرة آلاف درهم . وقال للرسول : أبسط عذري له *

ومن هذين الخبرين يتبين أنه كان يرى أن الإمام زيد بن علي أمام عادل وأنه أحق بالأمر من الأمويين . فيجوز الخروج معه عليهم شرعا ولكنه لا يأمن حسن النتيجة *

ويعتبر ماوقع بينه وبين ابن هبيرة وال الكوفة بمثابة اختياريه في ولائه للأمويين . فأصر أبو حنيفة على امتناعه وتحمل الضرب والاذى الشديد . ثم قرأ مكة واستقر فيها إلى أن استقر الأمر للعباسيين فاستقبل أبو حنيفة ذلك بارتياح ورأى أنها دولة شيعية في أصل نشأتها . أو أنهم على الأقل دولة عاصمية من البيت الهاشمي - فبرحى منهم أن ينصفوا بني عمهم العلويين وأن يأخذوا بثاراتهم * ولكن حبه الشديد للعلويين ظل يلازمه في عصر العباسيين *

خرج محمد بالمدينة على أبي جعفر المنصور سنة ١٤٥ هـ . وكان يرأيه أهل خراسان وغيرهم فجهر أبو حنيفة بمناصرته في درسه وثبت بعض قواد المنصور عن الخروج لعربه - يروى أن الحسن بن قعطبة أحد قواد المنصور دخل على أبي حنيفة وقال : عمل لا يثنى عليك فهل لي من توبة؟ قال : إذا علم الله تعالى أنك نادم على ما فعلت ولو غيرت بين قتل مسلم وقتلك لا عثرت قتلك على قتله . وتجعل مع الله عهدا على ألا تمود . فإن وفيت فهي توبتك . قال الحسن : اني فعلت ذلك *



المسجد النبوي الشريف بالمدينة المنورة

وعاهدت الله تعالى الا اعود الى قتل مسلم فكان ذلك الى ان ظهر ابراهيم بن حنيفة الحسني العلوي - فامر المنصور ان يذهب اليه ، فجاء الى الامام فقص عليه القصة ، فقال : جاء اوان توبتك فان وفيت بما عاهدت فانت تائب والا اخذت بالاول والآخر

فجد في توبته وتاهب وسلم نفسه الى القتل ، ودخل على المنصور وقال : لا اسير الى هذا الوجه ان كان لله تعالى طاعة في سلطانك فيما فعلت فلي منه او فر العظ ، وان كان معصية فحسبي ، فغضب المنصور ، وقال حميد بن قحطبة اخوه : انا نكره عقلة منذ سنه ، وكأنه خلط عليه - وانا اسير ، وانا احق بالفضل منه ، فسار فقال المنصور لبعض ثقاته : من يدخل عليه من الفقهاء ؟ فقالوا : انه يتردد على ابي حنيفة *

وسئل ابي حنيفة للعلويين لم يمنعه من الانصاف في حق ابي بكر وفي حق عمر فقد كان يفضاهما على علي - لكنه لا يقدم عثمان على علي ويدعو لعثمان بالرحمة ولا يميز لأحد أن يسبه *

وكان متصلا بأئمة الشيعة وأخذ عنهم ، اتصل بالامام زيد وعد من شيوخه واتصل بمعد الله بن حسن وعد من شيوخه ، وفي المستند روايات عن محمد الباقر وجعفر الصادق *

وهذه الروايات ونظائرها ان صحت - فانما تدل على حب ابي حنيفة للعلويين ولكنها تقطع بأنه لم يكن متعصبا لهم - بل كان منصفاً *

اصول مذهبه :

١ - التشدد في قبول الحديث :

كان ابو حنيفة يتحرى عن رجال الحديث ويثبت من صحة رواياتهم فقد لا يقبل الخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم الا اذا رواه جماعة عن جماعة ، او اتفق فقهاء الامصار على العمل به ، فاصبح مشهورا ، وبهذا تضيق دائرة العمل بالحديث *

وقد نقل الشافعي في الام من أبي يوسف ما يوضح خطته وخطة أبي حنيفة شيخه في ذلك .

قال أبو يوسف . فعليك من الحديث مما تعرفه العامة ، وإياك والشاذ منه فإنه حدثنا ابن أبي كريمة عن أبي جعفر أن رسول الله دعا اليهود فحدثوه ، حتى كذبوا على عيسى ، فصعد النبي عليه الصلاة والسلام المنبر ، فخطب الناس فقال : إن الحديث سينشر علي ، فما أناكم عني يوافق القرآن فهو مني ، وما أناكم عني يخالف القرآن فليس مني .

ومع تشدد أبي حنيفة في الحديث فإن الذي ينتهجه أتباعه في تفسيرهم للخاص والعام وبيان السنة للقرآن يختلف عما ذهب إليه الجمهور .

فخاص القرآن عند الاحتاف قطعي في دلالته لا يحتاج الى بيان ولا يحتمل بياناً وراءه وكل تغيير في حكمه بنص آخر هو نسخ له ، فلا بد أن يكون النسخ في قوة المنسوخ من حيث قوة الثبوت .

ومن أمثلة ذلك :

أ - اشتراط الطمأنينة في الركوع . فأبو حنيفة لا يشترطها لصحة الصلاة ، وهذا يخالف ما عليه الجمهور . ووجه ذلك عنده قول الله تعالى : « اركعوا واسجدوا » والركوع اسم للانحناء والميلان عن الاستواء ودلالته في ذلك من دلالة الخاص . فهي قطعية فيها فلا تحتل البيان وراءها ، وكل رواية فيها فلا تحتل البيان وراءها ، وكل رواية فيها تقييد الميلان عن الاستواء نسخ لا بيان ولا تنسخ آية بحديث أحاد وهو قول النبي صلى الله عليه وسلم للأعرابي الذي لم يطمئن في ركوعه . لم فصل فأنك لم تصل .

ب - اشتراط النية والترتيب في الوضوء : فليس هذا شرطاً عند أبي حنيفة لقوله تعالى : « يا أيها الذين آمنوا إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم إلى الكعبين » فدلالة الآية على أفعال الوضوء من قبيل دلالة الخاص ، فلا تحتل البيان وراء ذلك - فلا يبينها

حديث « إنما الأعمال بالنيات » الذي يشترط النية ولا حديث « لا يقبل الله صلاة امرئ حتى يضع الطهور مواضعه - فينسل وجهه - ثم يده » الذي يدل على اشتراط الترتيب »

وعام القرآن كذلك عند الاحتلاف قطعي الدلالة والثبوت فلا يخصه حديث
أحد »

وقد أرجع الشيخ أبو زهرة ذلك الى الاختلاف في المنهج بين فقهاء أهل الرأي وفقهاء أهل الآثار فان الأولين لقلة الأحاديث الصحيحة عندهم ولكثره الكذب على الرسول حيث متنازع الأهواء والفرقة - ولتغليب جانب الاحتياط في قبول الأحاديث حتى لا يكونوا ممن كذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم أطلقوا عموميات القرآن ولم يخصصوها الا بما هو في مرتبتها في السنة أو كان حديثا مشهورا مستفيضاً قد تلقاه العلماء بالقبول »

وإذا كان العام حديثا والخاص كذلك فان العام يكون أولى بالعمل إذا كان متفقاً عليه - ولذا قدم أبو حنيفة العمل بحديث « فيما سقت السماء العشر » على الحديث الآخر « فيما دون غصة أو سق صدقة »

٢ - التوسع في القياس :

وحيث ضاقت دائرة الأخذ بالحديث كان التوسع في الأخذ بالقياس . وهكذا كان أبو حنيفة يعمل رأييه في المسألة . ويجهد في استنباط حكمها دون أن يتقيد بقول سابق للصحابة أو التابعين . ما لم يتبين له صحة نقل عن رسول الله صلى الله عليه وسلم . فقد روي عنه أنه قال « اني أخذ بكتاب الله إذا وجدته . فما لم أحده فيه أخذت بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم والآثار الصحاح عنه التي فشت في أيدي الثقات . فإذا لم أجِد في كتاب الله وسنة رسول الله أخذت بقول من شئت من أصحابه وأدع قول من شئت . ثم لا أخرج من قولهم الى غيرهم . فإذا انتهى الامر الى ابراهيم . والشعمي . والعسن وابن سترين وسعيد بن المسيب . فلي ان اجتهد كما اجتهدوا »

والذي روي عن أبي حنيفة ينفي عنه تهمة مخالفته للسنة . فقد كان لجمه الله يقول : « كذب والله واخترى علينا من يقول : اننا نقدم القياس على النص وهل يحتاج بعد النص الى قياس » وهذا صريح في أنه لا يلجأ الى القياس الا عند عدم العثور على النص فان عثر عليه لم يكن ثمة حاجة الى القياس .

بل صرح بأنه لا يقيس الا عند الضرورة الشديدة - فكأن يقول : « نحن لانقيس الا عند الضرورة الشديدة وذلك اننا ننظر في دليل المسألة من الكتاب والسنة او افضية الصحابة فان لم نجد دليلا قسنا حينئذ سكوتنا عنه على منطوقه » .

ويقول في رواية أخرى : « انا نأخذ أولا بكتاب الله - ثم بالسنة - ثم بأفضية الصحابة - ونعمل بما يتفقون عليه - فان اختلفوا قسنا حكما على حكم بهجام الملة بين المسألتين حتى يتضح المعنى » .

ولكنه كان يؤثر في الرواية رواية الفقيه لأنه اضبط وائد تحريرا واكثر فهما .

روي سفيان بن عيينه قال : اجتمع أبو حنيفة والاوزاعي في دار الخياطيين بمكة - فقال الاوزاعي لأبي حنيفة : ما لكم لاترفعون أيديكم عند الركوع وعند الرفع منه ؟ فقال أبو حنيفة : لأجل أنه لا يصح عن رسول الله أنه كان يرفع يديه اذا افتتح الصلاة وعند الركوع . وعند الرفع فقال : كيف ؟ وقد حدثني الزهري عن سالم عن أبيه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه كان يرفع يديه اذا افتتح الصلاة وعند الركوع وعند الرفع . فقال أبو حنيفة : حدثنا حماد عن ابراهيم عن علقمة والاسود عن ابن مسعود ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان لا يرفع يديه الا عند افتتاح الصلاة . ولا يعود الى شيء من ذلك - فقال الاوزاعي أحدثك عن الزهري عن سالم عن أبيه وتقول : حدثنا حماد عن ابراهيم - فقال أبو حنيفة : كان حماد ألقه من الزهري - وكان ابراهيم ألقه من سالم . وعلقمة ليس بدون ابن عمر - وان كان لابن عمر صحبة فالاسود له فضل كثير .

وحيث كان الحديث قليلا في العراق فقد أكثر أبو حنيفة من القياس فكأن يستنبط مما بين يديه من احاديث ومصوص قرآنية عقلا عامة للأحكام . ويخرج عليها

الفروع - ويعتبر تلك العلل قواعد يعرض عليها كل ما يرد له من القضية لم يرد فيها نص ويحكم بمقتضاها ، فكان أبو حنيفة بهذا أمام القياس .

٣ - الاستحسان :

يعتبر الاستحسان من أصول الأدلة في مذهب أبي حنيفة : وإن بالغ في الأخذ به بعض العلماء الأحناف ، فقالوا : إن المجتهد له أن يستحسن بمقله ، إلا أن المتأخرين منهم على أن الاستحسان عبارة عن دليل يقابل القياس الجلي الذي تسبق اليه الانتهاء .

وإنما أكثر أبو حنيفة من الاستحسان حتى قال فيه صاحبه محمد : إن أصحاب أبي حنيفة كانوا ينأزهمونه المقابيس ، فإذا قال استحسن لم يلحق به أحد ، ولقد كان يقيس ما استقام له القياس ، ولم يقيح ، فإذا قبح القياس استحسن ولاحظ تعامل الناس .

والاستحسان في الحقيقة عند أبي حنيفة يرجع إلى القياس - حيث يكون هناك قياسان : أحدهما جلي ضعيف الاثر فيسمى قياسا ، والآخر خفي قوي الاثر فيسمى استحسانا ، أي قياسا مستحسنا .

ومن أمثلة ذلك تعالف البائع والمشتري إذا اختلفا في مقدار الثمن ، قبل أن يقبض المشتري المبيع والبائع الثمن ، فإن القياس كان يوجب أن يحلف المشتري على الزيادة التي يدعيها البائع في الثمن ، إذ هما قد اتفقا على مقدار ، وهو الذي يقدر المشتري به واختلفا في الزيادة ، فادعاهما البائع وأنكرها المشتري . والقاعدة العامة أن البينة على المدعي واليمين على من أنكر ، فلا يمين على البائع لأنه المدعي . هذا هو القياس .

ولكن استحسن أن يحلف البائع كما يحلف المشتري ، لأن كليهما يدعي شيئا ينكره الآخر - فالبايع يدعي الزيادة كما علمت والمشتري يدعي استحقاق القبض ووجوب التسليم بالثمن الذي يقر به ، والبائع ينكر ذلك الاستحقاق ، فكان كلاهما مدعيا ومدعي عليه فيتعالفان إذا لم يكن ثمة اثبات لأحدهما .

العيل الشرعية :

ينسب كثير من الباحثين الى فقه أبي حنيفة العيل الشرعية ، وانها كانت بابا واسما من أبواب الفقه في مذهبه ، وقد تكلم ابن القيم عن العيل في كتابه « إعلام الموقعين » وشنع على من توسع فيها ، وقال : « ان المتأخرين أحدثوا عيلا لم يصح القول بها عن أحد من الأئمة ، ونسبوا الى الأئمة ، وهم مخطلون في نسبتها اليهم » .

واكثر ما ينسب الى أبي حنيفة من ذلك ما أفتى به في مسائل تتعلق بالإيمان عامة ، وبالإطلاق خاصة وليس فيها تعميل على إبطال الحق ، ولكنها استنباط فقهي للخروج من مأزق ، كان يحلف الرجل ليقرب امرأته نهارا في رمضان ، فيفتيه أبو حنيفة أن يسافر بها فيقربها نهارا في رمضان ، ويحلف آخر وقد رأى امرأته على السلم فيقول : أنت طالق ثلاثا ان صمدت وطالق ثلاثا ان تزأت ، فيفتيه أبو حنيفة أن تنف المرأة على السلم ولا تصعد ولا تنزل ويحتال جماعة يحملون السلم بالمرأة فيضمونه على الأرض وهكذا .

ومن أنواع العيل ما يكون في العقود ، حين يشترط العاقد شروطا يحتاط بها لنفسه حتى لا يعبث به الطرف الآخر .

ومن أمثلة ذلك أنه من المقرر في الفقه الحنفي أن الاجارة تنسخ بالاعذار ، وتوسعا في معنى الاعذار جدا ، حتى اتسع ذلك المبدأ لبعض الذين يعيشون بحسب الفريق الآخر ، ويمددوا الى اضراره . فكان بعض الذين يقومون على عقد الاجارة يجهدون في الاحتفاظ لأنفسهم ، لكيلا يقدم العاقد على طلب الفسخ الا اذا كان في ضرورة تلجئه لذلك الفسخ ، وذلك بأن تجعل الاجرة في المدد الاول للمقد قليلة وفي المدد الاخير كبيرة ، فمثلا اذا كان العقد لمدة ثلاث سنوات - تجعل الاجرة في السنة الاولى عشرين ، والسنتين الاخيرتين مائتين مثلا - ففي هذا الحال لا يقدم المؤجر على طلب الفسخ لمدر الا اذا كان في حال ضرورة ملجئة - أو قربة منها ، لأن ارتفاع الاجرة في السنتين الاخيرتين يقر به بإبقاء المقد الى نهاية المدد - فلا ينسخ الا اذا كان ثمة سبب موجب ويدفع ذلك الاغراء ، ويزيل أثره من النفس .

ولاحنا في كتاب في العيل - رجع الشيخ ابو زهرة نسبته الى محمد صاحب أبي حنيفة .

وقد حمل بعض الباحثين على أبي حنيفة لهذا المنهج ، ونسبوا اليه أنه كان يرد الاحاديث الصحيحة ، وأورد الخطيب البغدادي في تاريخه ذلك .

يروى أبو اسحاق الفراءي أنه كان يأتي أبا حنيفة فيسأله عن الشيء من الغزو ، فسأله عن مسألة فأجاب فيها ، فقال له : انه يروى فيها عن رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا وكذا ، فقال دعنا من هذا .

ويذكر أبو صالح الفراء أنه سمع يوسف بن سيار يقول : رد أبو حنيفة على رسول الله صلى الله عليه وسلم أربعمائة حديث أو أكثر فقلت له يا أبا محمد تعرفها؟ قال : نعم ، قلت : أخبرني بشيء منها فقال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ، « للفرس سهمان وللرجل سهم » قال أبو حنيفة : أنا لأجعل سهم بهيمة أكثر من سهم المؤمن ، وكان النبي يقرع بين نسائه إذا أراد أن يخرج في سفر ، وقال أبو حنيفة : القرعة حرام .

ودافع عن أبي حنيفة كثير من العلماء ، واستدلوا بقوله عن نفسه : إذا جاء الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم لم نعمل عنه الى غيره . أخذنا به ، وإذا جاء عن الصحابة تغيرنا ، وإذا جاء عن التابعين زاحمتهم .

ويقول زفر تلميذ أبي حنيفة في هذا « لانتلفتوا الى كلام المخالفين ، فإن أبا حنيفة وأصحابنا لم يقولوا في مسألة الا من الكتاب والسنة والاقاويل الصحيحة ، ثم قاسوا بعد عليها » ويقول أبو يوسف أكبر أصحابه : مارأيت أحدا أعلم بتفسير الحديث ومواضع التكت فيه من الفقه من أبي حنيفة وكان أبصر بالحديث الصحيح مني . »

ويقول ابن خلدون عنه : -

« والامام أبو حنيفة إنما قلت روايته لما شدد في شروط الرواية والعمل . وضعت رواية الحديث اليقيني اذا مارضا الفعل النفس ، وقلت من أجلها روايته . فقل حديثه . لا أنه ترك رواية الحديث ، فعاشاه من ذلك . »

ويدل على أنه من كبار المجتهدين في علم الحديث اعتماد مذهبه بهيهم . والتمويل عليه واعتماده روا وقبولا ، فلا تأخذك ريبة في ذلك فالقوم أحق الناس

بالظن الجميل بهم ، والتماس المغارج الصحيحة لهم ، والله سبحانه وتعالى أعلم بما
في حقائق الأمور . *

ويذكر ابن عبد البر أنه قيل لأبي حنيفة « المحرم لا يجد الأزار » . يلبس
المراديل ؟ قال : لا ، ولكن يلبس الأزار ! قيل له : ليس له أزار ! قال : يبيع
المراديل ، ويشترى بها أزارا . قيل له : فإن النبي صلى الله عليه وسلم خطب
وقال : المحرم يلبس المراديل إذا لم يجد أزارا فقال أبو حنيفة : لم يصح في هذا
عندي من رسول الله صلى الله عليه وسلم شيء فأفتى به ، وينتهي كسل امرئ إلى
ماسمع ، وقد صح عندنا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : لا يلبس المراديل
فتنتهي إلى ما سمعناه ، قيل له : أتخالف النبي صلى الله عليه وسلم ، فقال : لمن الله
من يخالف رسول الله صلى الله عليه وسلم ، به أكرمت الله ، وبه استنقذنا .

والذي يراه المحققون وذكره محمد يوسف موسى : أنه ليس لباحث منصف أن
يرمي أبا حنيفة بأنه كان يترك عامدا بعض ماصح عنده من الحديث والآثار ، ليأخذ
بالرأي والقياس حاشاء أن يكون فعل شيئا من ذلك ، والا لما كان مؤمنا حقا برسول
الله وما جاء عنه ، بله ان يكون اماما من أئمة الشريعة الإسلامية الخالدين . *

آثره الفقهي وانتشار مذهبه :

ومما لا شك فيه أن أبا حنيفة ترك من بعده أثرا فقهيا كبيرا ، حتى قال
الشافعي : ان الناس كلهم عيال عليه في الفقه . وقد اشتهر من حملة فقهه رجлан :
أبو يوسف قاضي القضاة ، ومحمد بن الحسن الشيباني ، ولهذين الصاحبين فضل كبير
على مذهبه في العمل على نشره وإذاعته ، فكتب أبي يوسف هي التي حفظت أقوال
أبي حنيفة التي نقلها عنه ، ومن ذلك :

١ - المواضع *

٢ - الخراج *

٣ - اختلاف أبي حنيفة وابن أبي ليلى *

يقول الخطيب البغدادي في أبي يوسف : هو صاحب أبي حنيفة ، وافقه أهل عصره . وأول من وضع الكتب في أصول الفقه على مذهب أبي حنيفة ، وأملى المسائل ونشرها وبث علم أبي حنيفة في أقطار الأرض .

وتتميز مؤلفات محمد بن الحسن المراجع الأصلية لمذهب أبي حنيفة وقد اهتم بها النقهاء فيما بعد شرحاً وتعليقاً ومن أهمها :

١ - الجامع الكبير

٢ - الجامع الصغير

٣ - السير الكبير

٤ - السير الصغير ، الزيادات :

ومن أشهر تلاميذ أبي حنيفة كذلك : زفر بن الهذيل ، الذي كان من أصحاب الحديث ثم غلب عليه الرأي ومهر في القياس .

وذكر ابن خلدون مجال انتشار مذهب أبي حنيفة فقال :

« وأما أبو حنيفة فقلده اليوم أهل العراق ، ومسلمة الهند والصين ، وما وراء النهر وبلاد المجر كلها ، لما كان مذهبه أحق بالعراق ودار السلام ، أي بغداد ، وكان تلاميذه صحابة الخلفاء من بني العباس ، فكثرت تأليفهم ومناظراتهم مع الشافعية وحسنت مباحثهم في الخلافات وجاءوا منها بعلم مستطرف وأنظار غريبة . »

ولما حكم المشابونيون حصروا القضاء في المذهب الحنفي لانه مذهبهم ، فساعد هذا على انتشار المذهب وتعلمه في حامة الاقطار الاسلامية .

ولم يزل الامر كذلك الى اليوم في كثير من البلاد ، بيد أنه قد أخذ الاقتباس من المذاهب الاخرى في الاحوال الشخصية والوقف والموارثت والوصايا ومي المسائل التي بقي القضاء فيها على مقتضى أحكام الشريعة الاسلامية دون سواها في تلك البلاد .

● العصر المالكى

عصره :

يشبه عصر مالك عصر أبي حنيفة ، إلا أنه أدرك من الدولة العباسية حظا أوفر فقد كانت ولادته في عهد الوليد بن عبد الملك الأموي وكانت وفاته في عهد الرشيد العباسي ، فعاصر دولة بني مروان في منقوان شبابها ، وشاهد تداعي الدولة الأموية وقيام دولة بني العباس على أنقاضها ، ورأى موقف المهدي من الزنادقة في العراق واستنصاره بالعلماء للفضاء على عقيدتهم وأدرك الحضارة العباسية في أوج عظمتها ، وقد امتزجت في مبادئها الإسلامية الحضارات الفارسية والهندية والرومانية .

وتمثل حياته في العهد الأموي فترة تكوين عقله وتفكيره وأرائه خلال أربعين سنة وتمثل حياته بعد أن بلغ أشده في العهد الأموي فترة انتاجه والاستفادة من علمه وتبادل ثمرات الفكر مع الصحاب وتكوين التلاميذ .

ومع أن الامام مالك أدرك الدولة الأموية في عهد استقرارها بعد أن خمدت جذوة الفتن ، إلا أن أبناء هذه الفتن قد تناقلت اليه ، ورأى اثر الخوارج السيئ في تسورهم المدينة ، وازعاجهم أمن الناس ، وارقتهم للدماء بقيادة أبي حمزة ، فزاده ذلك نفورا منهم وبغض على نفسه كل خروج على الحكام ، ولذا كان يرى اصلاح الرعية أصلا لاصلاح الحكام ، ونزع بطبيعته الهادئة الى حياة الاستقرار ولم يقف من بني أمية موقف العلماء الآخرين الذين أنكروا عليهم جانباً من أعمالهم وربما سخط مالك في بداية الحكم العباسي الوقائع الدامية ، ثم عاد اليه هدوءه بعد استقرار الامور ، ولكنه وجد في بني العباس الذين حرصوا على الاتصال بالعلماء رغبة في الاتصال به والاستماع لنصحه ، ولا يخفونا التنويه باتساع رقعة الدولة الإسلامية في هذا العصر من الاندلس غربا الى السند شرقا بمدنها الزاخرة بالحركة العلمية والنشاط التجاري والنهضة الزراعية والصناعية ولهذا اثره الكبير في حيوية الفقه وازدهاره ، لتفاعل الحضارات المختلفة من أجناس متباينة الارومة صهرها الاسلام في بوتقة ، فكثر الاحداث وتفرعت المسائل ، واستنبت العلماء لكل مسألة حكما ،

والمدينة وهي دار الهجرة التي أقام بها مالك كانت تستقبل العديد من وفود المسلمين الذين يقدمون لزيارة مسجدها من حين لآخر .

واتسم عصر مالك كذلك بالحركة الفكرية التي نجمت من اتصال الفسكروالاسلامي بالفلسفة اليونانية والفارسية والهندية اثر حركة الترجمة على النحو الذي بسطناه في الحديث عن عصر أبي حنيفة ، مما أدى الى منازعات فكرية حول عقائد متباينة ، وأراء متناحرة ، الا أن أبا حنيفة كان بالعراق ، موطن هذا التنافر ، فثأثر به تأثيرا مباشرا ، بينما كان مالك بالمدينة التي عاشت بمنأى عن هذه المنازعات الفكرية ولم يرج في سوقها مذاهبها ، بل راج فيها علم الكتاب والسنة ، فكان تأثيرها على مالك سلبيا . وفي المدينة كانت المدرسة الفقهية الأولى المعروفة بمدرسة الفقهاء السبعة ، وعلى يد تلاميذ هذه المدرسة تلقى مالك العلم وهم يؤثرون الرواية ، ويرون فيها عصمة من الفتن ، ولا يأخذون بالرأي الا اضطرارا ، وعلى النقيض من هذا ، كان أستاذة أبي حنيفة من شيوخ مدرسة أهل الرأي في العراق الذين يفرضون مسائل غير واقعية ، ويضعون لها أحكاما بأرائهم .

وسمع هذا كان للرأي في فقه مالك حظ لتبادل المعارف في عصره ، ومحمد صاحب الثاني لابي حنيفة أخذ الحديث عن الثوري ، ولازمه مالك ثلاث سنوات وأخذ عنه ، وكان مالك معنيا بمعرفة أراء أبي حنيفة في المسائل المختلفة .

وقد استطاع مالك في جو المدينة الهادي أن يصون نفسه عن موجة أهل الأهواء العارمة التي كانت تشغل أذهان المسلمين عن حقيقة الدين ، كالشيعة ، والخوارج والقدرية والجهمية ، والمرجئة .

حياة مالك : ٩٣ - ١٩٧ هـ : -

وختلف العلماء في السنة التي ولد فيها مالك ، وأشهر هذه الأراء أنه ولد في سنة ٩٣ هـ ثلاثا وتسعين وكانت ولادته بالمدينة ، وهي مهد العلم الزاخر بأثار رسول الله صلى الله عليه وسلم والصحابة ، والتابعين ، ولها مكانتها في نفوس المسلمين ، فحفظ مالك لها هذه المكانة في نفسه ، وأثر هذا في فقهه ، فاعتبر عمل أهلها أصلا من أصول استنباطاته ، وهو مالك بن أنس بن مالك ، أبي عامر ، الاصبعي من قبيلة ذي أصح اليمنية فهو عربي الأصل ، وأدعى محمد بن اسحاق صاحب السيرة أنه كان

من موالى بني تميم وليس الامر كذلك ، وانما كان بين جد مالك ، وبين عبد الرحمن ابن عثمان بن مبداء بن تميم حلف ، لا ولاء ، والحلف قد يكون بين العرب الاحرار والولاء لا يكون الا بين عربي ومولى ، فقد قدم جده الاعلى الى المدينة في حياة النبي صلى الله عليه وسلم بعد غزوة بدر وسكنها ، وكان من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وشهد الغزاي كلها خلا بدرا ، وارتبط ببني تميم بالمصاهرة ، ثم ارتبط بهم بعد ذلك بهراطة الحلف والتناصر ، وابن مالك كنيته « ابو انس » من كبار التابعين ، وهذه اصح الروايات في نسبه .

نشأ مالك في بيت علم ، بمدينة علم ، بدار الهجرة ، موئل السنة ومرجع العلماء ، وموطن الفتاوى المأثورة ، فحفظ القرآن الكريم في صدر حياته ، ثم اتجه الى حفظ الحديث وجالس العلماء ناشئا صغيرا ولازم أحد هؤلاء العلماء في عصره ، وهو عبد الرحمن بن هرمز ، يروى عنه انه قال : كان لي اخ في سن ابن شهاب فالتقى ابي يوما علينا مسألة ، فاصاب اخي ، واخطأت ، فقال لي ابي : الهتك الحسام عن طلب العلم ، فنضيب ، وانقطعت الى ابن هرمز سبع سنين ، لم اخالفيه بغيره ، وكنت اجعل في كسي تمرا ، واناولة صبيانه ، واقول لهم : ان سألکم أحد عن الشيخ ، فقولوا مشغول ، وقال ابن هرمز يوما لجاريتته من الباب ؟ فلم تر الا مالكا ، فرجعت فقالت : ماش الا ذاك الاشقر ، فقال : ادعيه ، فذلك عالم الناس وبهذا يتبين ان ابن هرمز اثر في مالك تأثيرا بليغا في هذه الفترة التي لم يخلفه بغيره ، ثم وجد لي نافع مولى ابن عمر بنيتي ، فجالسه واخذ عنه علما كثيرا ، واخذ مالك من ابن شهاب الزهري ، بعد ان نال قسطا كبيرا من العلم وصار شابطا حافظا منه الحديث ، كما اخذ الفقه عن ربيعة بن عبد الرحمن المعروف بريبعة الراي ، الذي كان يحترف لمالك بالفضل ويجلس معه في التلقي .

روي عن مالك انه قال : قدم علينا الزهري فأتيناه ومعا ربيعة ، فعددتنا نيفا واربعين حديثا ، ثم أتينا في الدد ، فقال : انظروا كتابا حتى احدثكم ارايتم ماحدثكم به امس ، فقال له ربيعة : ههنا من يرد عليك ماحدثت به امس ، قال : ومن هو ؟ قال : ابن ابي هاجر ، قال : هات ، فعدتته بأربعين حديثا منها ، فقال الزهري : ماكنت اري انه بقي أحد يحفظ هذا خبري ، كما اخذ عن يحيى بن سعيد الانصاري من بني التجار ، قاضي المدينة الذي اخذ عن الفقهاء الشيعة ، وكان حجة في نفسه .

وحين اكتملت لمالك دراسة الحديث والآثر والفقه اتخذ له مجلسا في المسجد النبوي للدرس والافتاء ، فقصده طلاب الفقه والفتوى ، وكان موضع ثقتهم ، وبالحق أصحاب المناقب ، فذكروا أن مالكا كان آنذاك في سن السابعة عشرة ، مع أن الروايات تدل على أنه لم يجلس للفتيا إلا بعد أن استشار عددا كبيرا من شيوخه ، وقد سبق أن عرفنا أنه لازم ابن عمر سبع سنين ، مما يدل على أن جلوسه للافتاء كان في سن النضج لا في سن السابعة عشرة ، وإن كنا لاندري في أي سن على وجه التحديد ، وكانت معيشته معيشة زهد وكفاف ، فإن أخاه النضر ، كان يتجر في البز ، ولعله كان يشاركه في تجارته ، وهكذا تكون حياة المنقطعين للعلم ، وعرف مالك في درسه بالوقار والسكينة ، والابتعاد عن لغو الكلام .

وكان يقول : حق علي من طلب العلم أن يكون فيه وقار وسكينة وخشية . ويقول : من آداب العلم ألا يضحك إلا تبسما . ولذا قال الواقدي في مجلس درسه : كان مجلسه مجلس وقار وعلم ، وكان رجلا مهيبا نبيلاً ، ليس في مجلسه شيء من المراء واللفظ ، ولا رفع صوت ، وإذا سئل عن شيء فأجاب سائله لم يقل له : من أين هذا ؟ وكانت الوفود التي تفتد إلى المدينة لزيارة المسجد تتزاحم عند بابهِ لتستفتيه ، فكان يأذن لكل جماعة بعد جماعة لكثرتهم ، واتفق العلماء على أن مالكا كان إماما في الحديث وإن روايته موثوق بها ، وقال بعضهم أصح الأسانيد : مالك ، عن نافع ، عن ابن عمر ، ثم مالك ، عن الزهري ، عن سالم ، عن ابن عمر ، ثم مالك ، عن أبي الزناد ، عن الأعرج ، عن أبي هريرة .

محبته : -

يذكر المؤرخون أن مالكا نزلت به محنة ضرب فيها بالسياط ، ومدت يده حتى انفلتت كفتاه سنة ١٤٦ هـ وإن اختلفوا في سببها ، وأرجح ما قيل في ذلك أنه كان يحدث بحديث « ليس على مستكره طلاق » وذلك في وقت خروج محمد بن عبد الله بن حسن « النفس الزكية » بالمدينة ، وأن المنصور نهاه عن أن يحدث بهذا الحديث فأبى ، واستغل الخارجون ذلك الحديث ، وكاد من كاد لمالك حتى ضربه جعفر بن سليمان والي المدينة ، فسخط أهل المدينة ، على بني العباس وولاتهم فطلبه أبو جعفر المنصور واعتذر إليه بأنه لا علم له بذلك ، وأكرم وفادته .

وفضل مالك في العلم لا ينكر ، قال عبد الرحمن بن مهدي : أئمة الحديث الذي يقتدى بهم أربعة : سفيان الثوري بالكوفة ، ومالك بالحيجاز ، والاوزاعي بالشام وحماد بن زيد بالبصرة ، ووازن بين الثوري والاوزاعي فقال : الثوري اسم في الحديث ، وليس بامام بالسنة ، والاوزاعي امام في السنة وليس بامام في الحديث ومالك امام فيهما ، وله مساجلات مع العلماء أشهرها : ما كان بينه وبين الليث بن سعد .

رسالة مالك الى الليث بن سعد : -

« من مالك بن أنس الى الليث بن سعد ، سلام الله عليكم ، فاني أحمد الله اليك الذي لا اله الا هو ، أما بعد : عصمنا الله واهلك بطاعته في السر والعلانية وعافانا واياكم من كل مكروه ، وأعلم رحمك الله أنه بلغني أنك تفتي الناس بأشياء مختلفة ، مخالفة لما عليه الناس عندنا ، وبلغنا الذي نحن فيه وأنت في أمانتك وفضلك ومنزلتك من أهل بلدك ، وحاجة من قبلك اليك واعتمادهم على ما جاء منك تحقيق ، بأن تخاف على نفسك ، وتتبع ما ترجو النجاة باتباعه فان الله تعالى يقول في كتابه : « والسائقون من المهاجرين والانصار » وقال تعالى : « فبشر عبادي الذين يستمعون القول فيتبعون أحسنه » فانما الناس تبع لأهل المدينة ، اليها كانت الهجرة ، وبها تنزل القرآن وأهل الحلال وحرم الحرام اذ رسول الله صلى الله عليه وسلم بين أظهرهم يحضرون الوحي والتنزيل ، يأمرهم فيطيعونه ، ويسن لهم فيتبعونه ، حتى توفاه الله واختار له ماعدته ، صلوات الله وسلامه عليه ورحمته وبركاته ، ثم قام من بعده أتبع الناس له من أمته ، ممن ولي الامر من بعده بما نزل اليهم فما علموا : أنفذوه ، ومالم يكن عندهم فيه علم : سألوا عنه ، ثم أخذوا بأقوى ما وجدوا في ذلك في اجتهادهم وحدائثهم ، وإن خالفهم مخالف ، أو قال امرؤ : غيره أقوى منه وأول ، ترك قوله وعمل بشيء .

ثم كان التابعون من بعدهم يسلكون تلك السبل ، ويتبعون تلك السنن ، فاذا كان الامر بالمدينة ظاهرا معمولاً به ، لم أر لأحد خلافة ، للذي في أيديهم من تلك الوراثة التي لا يجوز انتحالها ولا ادعاؤها . ولو ذهب أهل الانصار يقولون : هذا العمل ببلدنا ، وهذا الذي مضى عليه من مضى منا لم يكونوا فيه من ذلك على ثقة ، ولم يكن لهم من ذلك جاز لهم -

فانظر رحمك الله فيما كتبت اليك لنفسك ، واعلم أنني أرجو ألا يكون قد دعاني إلى ما كتبت به اليك إلا التصحح لله وحده ، والنظر لك ، والضم بك ، فأنزل كتابي منزله ، فأنك إن تعلمت تعلم أنني لم ألك نصحا ، وفقنا الله لطاعته وطاعة رسوله في كل أمر ، وعلى كل حال ، والسلام عليك ورحمة الله ، وقد رد عليه الليث بن سعد في رسالة ملوية ، أثنى عليه فيها ، ثم بين له تفرق الصحابة في الانصار ، وأنهم اختلفوا في الفتيا ، كما اختلف التابعون ومن بعدهم ، وذكر له كثيرا من الأمثلة الدالة على ذلك مما فيه مخالفة لأهل المدينة *

الموطأ :

كان مالك أول من عرف بالتدوين والتأليف في الاسلام ، لأن كتابه « الموطأ » أقدم مؤلف معروف ، وإن كان ينسب إليه غيره ، قال القاضي عياض : وله تأليف غير الموطأ مروية عنه أكثرها بأسانيذ صحيحة ، في غير من العلم لكن لم يشتهر عنه غير الموطأ ، وسائر تأليفه إنما رواها عنه من كتب بها إليه أو أحاد من أصحابه ، ولم يروها الكافة ، وأشهرها رسالة إلى ابن وهب في القدر والرد على القدريه ، ثم ذكر منها ما نسب إليه في حساب النجوم ، وما نسب إليه في تفسير غريب القرآن ، ورسالة إلى هارون الرشيد في الآداب والمواظع والذي صحت نسبته لدى العلماء من غير تلك هو « الموطأ » الذي ذاع وانتشر وتناقلته الأجيال ، وهو أول تدوين ماثور في الحديث والفقه وإن كانت فكرة التدوين قد وجدت من قبل *

قال مالك في الموطأ رواية محمد بن الحسن « أخبرنا يحيى بن سعيد أن عمر بن عبد العزيز كتب إلى أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم « أن أنظر ما كان من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم أو سنة أو حديث أو نحو هذا فاكتبه فأنني خفت دروس العلم وذهاب العلماء » ولكن أول تأليف جامع حفظته الأجيال هو « الموطأ » ، ويذكر أهل السج أن جمع مالك للموطأ كان بناء على طلب أبي جعفر المنصور إذ قال له : « اجعل العلم يأبأها عبد الله علما واحدا » فقال له مالك : إن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم تفرقوا في البلاد ، فأفتى كل في عصره بما رأى ، وإن لأهل هذا البلد « أي مكة » قولا ، ولأهل المدينة قولا ، ولأهل العراق قولا ، قد تعدوا فيه طوهم فقال : أما أهل العراق فلست أقبل منهم صرفا ولا عدلا ، وإنما العلم علم

أهل المدينة ، فضع للناس العلم ، فقال له مالك : ان أهل العراق لا يرخون علمنا ، فقال له أبو جعفر يضرب عليه مانتهم بالسيف وتقطع عليه ظهورهم بالسياط ، ولعل أبا جعفر رغب في توحيد الاقضية بكل الامصار ، فطلب من مالك ذلك ، في الوقت الذي توافرت فيه الدواهي عند مالك نفسه لتدوين العلم تحقيقا لقصد طلابه في جمع علم المدينة بصورة اكمل فجاء طلب الغليظة متفقاً مع تلك الدواهي .

أخذ مالك وقتاً طويلاً في تدوين « الموطأ » ، ولم يتم التدوين في الرواية المشهورة الا في سنة ١٥٩ هـ بعد أن توفي المتصور ، وكان رأى المهدي كراهي أبيه ، ثم كان رأى الرشيد كذلك ، أن تنشر نسخ الموطأ في جميع الامصار ليسر القضاء عليه في الاحكام ، ولكن مالكا كان يمانع في ذلك لتفرق العلماء في الامصار ولدى كل واحد علم كما ذكرنا .

« الموطأ » كتاب حديث وسنة وفقه ، ومنهج مالك في تدوينه ان يذكر الاحاديث في الموضوع الفقهي الذي اجتهد فيه ، ثم يذكر عمل أهل لمدينة المجمع عليه ، ثم يذكر رأى من التقى بهم من التابعين وأهل الفقه ، ثم يذكر الرأى المشهور بالمدينة فان لم يكن شيء من ذلك بين يديه في المسألة ، اجتهد رأيه على ضوء مايعلم من الاحاديث والفتاوى والاقضية ، والذي يتصفح « الموطأ » يجد هذا النهج واضحا فيه ، وقد روى « الموطأ » عدد كبير ، والمتداول الآن روايتان ، احدهما رواية محمد بن حسن الشيباني صاحب أبي حنيفة ، والثانية رواية يحيى بن يحيى الليثي البربري الاندلسي المتوفي سنة ٢٣٤ هـ وهو من تلاميذ مالك ، رحل اليه من الاندلس ، ثم عاد اليها ونشر مذهب مالك هناك ورواية محمد بن الحسن طبع في الهند ، وهي اقل في اربابها واحاديثها عن رواية يحيى .

اصول مذهبه :

عمد تلاميذ مالك الى كتابه « الموطأ » واستخرجوا منه مايصح أن يكون اصولا لاستنباط الفروع . ويمكن ايجازها فيما يأتي

١ - لقرآن الكريم :

كان مالك يرى أن القرآن قد اشتمل على کلیات الشریعة وأنه عمدة الدین ، وأية الرسالة ، ولم تكن نظراته اليه كنظرة الجدليين فلم يخض فيما خاض فيه المتكلمون من أنه لفظ ومعنى أو معنى فقط ، وهو عنده اللفظ والمعنى ، كما هو اجماع من يحد به من المسلمين ، وكذا لم يعتبر الترجمة قرآناً يتلى تجوز به الصلاة بل هي تفسير أو وجه من وجوه المعنى المقول ، وهو يأخذ بنص القرآن وظاهره وسفوه ويمتص العلة التي يأتي التنبيه عليها ، فيأخذ بمفهوم الموافقة ، وهو فعوى الكلام وذلك بأن ينص القرآن على حكم ويفهم ما هو أقوى منه في معنى هذا الحكم من هذا النص من غير أي مجهود عقلي مثل قوله تعالى في شأن أموال اليتامى ومن يأكلونها * أن الذين يأكلون أموال اليتامى ظلماً إنما يأكلون في بطونهم ناراً وسيصلسون سعيراً * فإن هذا النص يفهم منه بالاول النهي عن تبديد أموال اليتامى والتقصير في المحافظة عليها ، ويأخذ مالك بمفهوم الموافقة ، وهو أن يجيء النص على الحكم مقيداً بوصف أو نحوه ، فيفهم ذلك تقيض الحكم عند تخلف النص ، مثل قوله صلى الله عليه وسلم : * في السائمة زكاة * فإن هذا النص يفهم منه أن السائمة من الابل : وهي التي ترحى في حشب مباح - فيها زكاة ويفهم منه بالمخالفة أن المعلوفة لازكاة فيها وإن كان مالك قد ثبت الزكاة في المعلوفة بأدلة أخرى *

ويأخذ أيضاً بالتنبيه على علة الحكم ، كما في قوله تعالى : * قل لا أجد فيما أوحى إلي محرماً على طعام يطعمه إلا أن يكون ميتة أو دماً مسفوحاً أو لحم خنزير فإنه رجس أو فسقاً أهل لغير الله به * فإن هذا يستفاد منه أن العلة في التحريم أنه رجس أي طعام رديء وبه يحرّم كل ما يماثله في هذه الصفات *

ويقدم مالك الكتاب على ما عداه من السنة ، وكان يروى الحديث يستند ثم يردّه لأنه يخالف كتاب الله تعالى ، فروى حديث : * إذا ولغ الكلب في إناء أحدكم فليغسله سبعاً أحداً بالتراب الطاهر * ولم يأخذ به واعتبره غير موثق وغير ثابت ، لأن الرأى الكريم أباح أكل صيده في قوله تعالى : * وما علمتم من الجوارح مفلكين تعلمون بما علمكم الله * وقال : كيف يباح صيده ويكون نجساً ، ولم يأخذ بالخبر الذي أجاز للولد أن يبيع من أبيه وأمه من غير وكالة وذلك لقوله تعالى * وإن ليس للناس إلا ما سعى ، وإن سعيه سوف يرى * ثم يجزأه الجزاء الأولى * *

٢ - السنة :

ومالك من أئمة الحديث كما أنه امام في الفقه ، ورجال الحديث يشهدون له بذلك ، وهم يعتبرون سنده في بعض أحاديثه أصح الاسانيد ، ويسمونها المحدثون السلسلة الذهبية ، ومع أن مالكا يشدد في قبول الرواية الا انه كان يقبل المرسل من الاحاديث مادام رجاله ثقات ، وفي موطنه كثير من الرسائل .

وقد اختلفوا في تقديمه القياس على خبر الواحد ، والمشهور في ذلك أنه كان يقدم خبر الواحد على القياس .

وحكى القاضي عياض وابن رشد الكبير قولين في تقديم مالك القياس على خبر الأحاد فقيل : انه يقدم خبر الأحاد على القياس ، وقيل انه يقدم القياس على خبر الأحاد .

وروي عن مالك مسائل ترك فيها خبر الأحاد الذي رواه بالرأي ، فقد ترك العمل بخيار المجلس الذي رواه عن ابن عمر وهو البيعان بالخيار مالم يتفرقا ، وهو يدل على أن كلا العاقلين له حق الفسخ ما لم يتفرقا - وقال: ليس عندنا حد معروف ، فأبطل حق الفسخ بعد العقد ، لأن المجلس ليس له مدة معلومة ولم يأخذ بالخبر الذي يقتضي اكفاء القدور التي طيخت من لحم الغنم أو الابل التي أخذت من الفنائم قبل القسمة ، حيث روى أن النبي صلى الله عليه وسلم أكفأها وأخذ يمرغ اللحم في التراب وقال : ان اكفاء القدور وتمريغ اللحم في التراب افساد متاف للمصلحة من غير حاجة اليه ، إذ يكفي الحظر من الرسول صلى الله عليه وسلم ، وهو يفني عمسا عدا ، ولم يأخذ مالك بظاهر الخبر الذي روى عن النبي صلى الله عليه وسلم ، من صام رمضان وأتبعه ستا من شوال فكانما صام الدهر كله ، في ان يتبدى ذلك من اليوم التالي ليوم الفطر وقال : لأنه قد يفني الى زيادة رمضان .

٣ - عمل أهل السنة :

ذهب مالك الى أن المدينة هي دار الهجرة ، وبها تنزل القرآن وأقام رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وأقام صحابته ، وأهل المدينة ، أحراف الناس بالتنزيل ، وبما كان من بيان رسول الله صلى الله عليه وسلم للوحي ، وهذه مييزات ليست لغيرهم

وعلى هذا فالحق لا يخرج عما يذهبون إليه ، فيكون مسلهم حجة ، يقدم على القياس ، وعلى غير الواحد ، وفي كتاب الامام مالك الى الليث بن سعد :

« ان الناس تبع لأهل المدينة ، التي اليها كانت الهجرة وبها تنزل القرآن »

وقد كان العمل بما عليه أهل المدينة رائجا قبل مالك ، حتى عند القضاة ، ويعتبرونه من المنقولات من النبي صلى الله عليه وسلم ، ويروى في ذلك أن القاضي محمد بن أبي بكر قيل له في حكم قضى به « ألم يأت في هذا حديث كذا ؟ فقال : بلى فقيل له : فما بالك لاتقضى به ؟ فقال : فأين الناس عنه ؟ » يعني ماأجمع عليه الصلحاء بالمدينة ، فيرى أن العمل به أقوى باعتباره منقولا من النبي صلى الله عليه وسلم فهو يرد خبرا عنه بما هو أقوى منه .

وقد كان مالك يلوم كل فقيه لا يأخذ بعمل أهل المدينة ويخالفهم ، وهذا هو الذي حدا به الى أن يكتب رسالة الى الليث بن سعد .

٤ - قول الصحابة :

ويرى مالك في مذهبه أنه اذا لم يرد حديث صحيح في المسألة عن النبي صلى الله عليه وسلم ، فإن قول الصحابي اذا لم يعلم له مخالفه ، يكون حجة ، وقد ضمن « الموطأ » العديد من أقوال الصحابة والتابعين ، فالصحابة أعلم بالتأويل ، وأعرف بالمقاصد ، لأنهم حضروا التنزيل ، وسمعوا كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقولهم أولى بالأخذ ، يخص به العام ، ويترك لأجله القياس . وأثر عند مالك أنه عمل بفتوى بعض الصحابة في مناسك الحج وقدمه على عمل نسب الى الرسول صلى الله عليه وسلم ، باعتبار أن ذلك الصحابي ما كان يفعل مايفعل في مناسك الحج من غير أمر النبي صلى الله عليه وسلم ، إذ أن المناسك لايمكن أن تعرف الا بالنقل وهذا من المواضع التي انتقد فيها الشافعي شيخه مالكا وقال عنه : انه جعل الاصل فرما والفرع أصلا ، فإن قول النبي صلى الله عليه وسلم هو الاصل وفعل الصحابي ملتزم منه فهو فرع فكيف يقدم الفرع على الاصل ؟

ولكن مالكا كان يعتبر قول الصحابي في أمر لايعلم الا بالنقل حديثا ، فالمعارضة بين أصنتين لايبى أصل وفرع وله أن يختار بين الاصلين ما هو أقوى سنداً .

٥ - المصالح المرسله :

والعمل بالمصالح المرسله أساس من الاسس التي اعتمد عليها مالك في مذهبه وهي : جلب منفعة ، أو دفع مضرة لم يشهد لها الشرع بإبطال ولا باعتبار معين ، لان تكاليف الشريعة ترجع الى حفظ مقاصدها في الخلق : ضرورة كانت أو حاجية ، أو تحسينية ، والضرورية هي التي لابد منها في قيام مصالح الدين والدنيا في الضروريات الخمس الثابتة ، في الملل جميعا وهي : حفظ الدين ، والنفس ، والنسل والمال والمقتل والحاجية هي : التي تؤدي الى رفع الضيق ، والحرج والمشقة . والتحسينية هي : المتعلقة بمكارم الاخلاق ، وكون هذه المعاني مقصودة صرف بأدلة كثيرة لا حصر لها من الكتاب والسنة ، مما يدل على مآصد الشرع ، ولذا ذهب مالك الى ان هذه المصلحة تكون حجة .

وقد كان الامام مالك يأخذ بالمصلحة ان لم يكن نص قرآني أو حديث نبوي لأن الشرع ما جاء الا لمصالح الناس ، فكل نص شرعي فهو مشتمل على المصلحة بلا ريب فان لم يكن نص فالمصلحة الحقيقية الملائمة لمقاصد الشرع هي شرع الله .

ويقول الشاطبي في ذلك : وقد استرسل مالك استرسال المدلل المريق في فهم المعاني المصلحية مع مراعاة مقصود الشارع لا يخرج عنه ، ولا يناقض أصلا من أصوله ، حتى لقد استشنع العلماء كثيرا من وجوه استرساله زاعمين أنه خلع الربطة وفتح باب التشريع ، وهيهات ما أبعد من ذلك رحمه الله ، بل هو الذي رضي في فقهه بالاتباع ، بحيث يخيل لبعض الناس أنه المقلد لمن قبله ، بل هو صاحب البصيرة في دين الله تعالى .

٦ - سد الذرائع :

والذرائع من الاصول التي أخذ بها مالك وظهرت في فروع كثيرة قد نقلت عنه والاصل فيها قول الله تعالى ، ولا تسبوا الذين يهدون من دون الله فيسبوا الله عدوا بغير علم ، وما جاء في الصحيح أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « ملعون من سب والديه » ، قالوا : يا رسول الله ، وكيف يسب الرجل والديه ؟ قال : « يسب أباه الرجل ، فيسب أباه ، ويسب أمه ، فيسب أمه » ، والذرائع جمع ذريعة ، وعرفها القراني في الفروع : بأنها هي الوسيلة الى الشيء ، وعرفها الشاطبي في المواضع : بأنها الذريع ينقل جائز الى عمل غير جائز . وقال فيها ابن العربي كل عقد جائز

في الظاهر يؤول أو يمكن ان يتوصل به الى محظور ، وهي معان متقاربة يشملها جميعا أن يقال فيها : ما كان ظاهره الاباحة ، ويتوصل به الى فعل محظور . والمراد بسد الذريعة ، العيلولة دونها والتمنع منها لأن ما يؤدي الى المفسدة - وإن كان مباحا - يكون مفسدة فيجب الامتناع عنه . ودرء المفسد مقدم على جلب المصالح . ومؤدى ذلك أن ما يؤدي الى حرام يكون حراما وما يؤدي الى حلال يكون حلالا بمقدار طلب هذا الحلال . وكذلك ما يؤدي الى مفسدة يكون حراما . وقد قسموا الى ما يؤدي الى مفسدة أقساما أربعة .

أولها : ما يكون أداؤه مفسدة مقطوعا به ، كحفر بئر خلف باب الدار بحيث يسقط فيها الداخل منه .

ثانيها : ما يقلب على الظن أداؤه الى مفسدة غالبا . كبيع العنب لمن يكون صناعته اعداده للخمر .

ثالثها : ما يكون أداؤه الى مفسدة نادرا كحفر بئر في موضع لا يؤدي والنوعان الاولان محرمان بلا ريب عند مالك ، والثالث ليس بهرام عنه لان الاحكام لا تنطبق بالنادر ، إذ النادر لا حكم له .

والقسم الرابع :

ما يكون أداؤه الى المفسدة كثيرا ، ولكن ليس غالبا كالبيع بالاجل الذي قد يؤدي الى الربا ، ويتخذ بعض الناس سبيلا . وهذا يتنازعه عاملان : عامل الاذن الاصلي وهو يقتضي الحل . وعامل ما قد يفضي اليه . وهذا يقتضي التحريم ، ولذلك قرر المالكية صحة التصرف . ويشترك قصد الربا لنية القائل ، فان قصده فهو أثم قلبه وعقابه عند الله ، وإن لم يقصد فانه لم يرتكب اثما .

هذا وإن الامام مالكا فتح باب المصادر فأكثر منها ولذلك كان مذهبه خصبا وكان فقها مصلحيا يربط الاصول الشرعية بمصالح الناس .

نمو مذهب مالك وانتشاره :

كان تلاميذ مالك من الكثرة بمكان حيث كانت المدينة مقصدا للزائرين يلتقي فيها طلاب العلم من كافة الاقطار الاسلامية . وقد ذكر ابن عبد البر عددا من تلاميذه منهم :

عبد الله بن وهب ، الذي لازم مالكا عشرين سنة ، ونشر فقهه في مصر
وعبد الرحمن بن القاسم ، وهو من أصحاب مالك الذين كان لهم أثر بالغ في تدوين
مذهبه *

أشهب بن عبد العزيز ، القيس العامري ، الذي صحب مالكا وتفقه عليه ،
وكان نظيرا لابن القاسم ، وله مدونة روى فيها فقه مالك تسمى « مدونة أشهب »
وهي غير مدونة سحنون *

أسد بن الفرات بن ستان ، الذي نشأ بطنس ، ثم وصل الى المشرق فسمع
من مالك موطأ وغيره *

عبد الملك بن الماجشون ، قرينه مالك ، وقيل : أنه كتب موطأ قبل مالك *

وممن نشر المذهب عن هؤلاء :

سحنون الذي راسل مالكا ، وسمع من ابن القاسم ، وابن وهب وأشهب ، وابن
الماجشون ، تزود من العلم بمصر ، ثم عاد الى المغرب ، وصنف المدونة المشهورة في
فقه مالك ، وثلا الموطأ في كتب المذهب المعتمدة ، وهي عند أهل الفقه ككتاب سيويه
عند أهل النحو ، كما يقول فيها ابن رشد ، وعبد الملك بن حبيب - وهو من الاندلس -
تعلم بها ، ثم رحل في طلب العلم وأخذ عن كثير من أصحاب مالك ، وعاد بعد ذلك الى
الاندلس فقيها محدثا ، وعبد الله بن عبد الحكم ، ولد بمصر ، وسمع من مالك الموطأ
وروى عن أكثر تلاميذه : ابن وهب ، وابن القاسم وأشهب * وذكر القاضي عياض في
كتاب « المدارك » البلاد التي انتشر فيها المذهب المالكي فقال : غلب مذهب مالك على
الحجاز والبصرة ، ومصر ، وما والاها من بلاد إفريقية والاندلس وصقلية والمغرب
الاقصى الى بلاد من أسلم من السودان الى وقتنا هذا ، وظهر ببغداد ظهورا كثيرا وضمت
بها بعد أربع مائة سنة ، وظهر بنيسابور ، وكان بها وبغداد أئمة ومدرسون *

مناع القطن

مدير المعهد العالي للقضاء

جامعة الامام محمد بن سعود الإسلامية